ودعت الثانية الى تقليل التعامل مع الدول الاعداء في مجال الخدمات غير المنظورة وتحويله الى البلدان العربية بقدر الامكان، وذلك في ما يتصل بالموقف من الدول الامبريالية؛ ونصّت توصية ثالثة على توسيع التعاون التجاري بين العرب والدول الصديقة التي وقفت الى جانب الحق العربي في الامم المتحدة[٨٤]، هكذا بالاطلاق ودون تحديد.

وبهذا، اكد هذا المؤتمر الاقتصادي العربي الواسع الميل الى الأخذ بوجهة نظر الدول المحافظة في الشأن الاقتصادي، اي بالاستعاضة عن التشدد في استخدام النفط والارصدة بتقديم معونات متنوعة الى الدول المتضررة، فيما قدم جملة من الترضيات لأصحاب وجهات النظر الأخرى، هي في واقع الامر، وكما سوف يتضح فيما بعد، من طبيعة اقرب الى اللفظية منها الى الاجراءات المحددة والملموسة. وهكذا، بدل استخدام الشأن الاقتصادي العربي كسلاح فعال في الضغط على الدول الامبريالية، وبالتالي على اسرائيل، كرست الدول المحافظة اسلوبها، وقوامه تجنب المجابهة مع الغرب، وتقديم ترضيات مادية او معنوية الى الدول المتشددة، في مقابل ذلك.

وبانتهاء المؤتمر الاقتصادي واعلان نتائجه تحت عنوان الاتفاق، وجد السودان ان الفرصة غدت سانحة لتجديد دعوته الى عقد القمة الرابعة. ومع غلبة اليأس ازاء امكانية ثني سوريا عن موقفها الرافض، وجه الرئيس السوداني اسماعيل الازهري مناشدة علنية للمتشدد الآخر الرئيس هواري بومدين يرجوه فيها العمل على انجاح هذه القمة «لأن الازمة التي تواجهها الأمة العربية والآمال الكبيرة التي يعلقها علينا شعبنا تفرض علينا مسؤوليات كبيرة»[٨٥]. في غضون ذلك، دأبت السعودية في تكرار الحديث حول مضار وقف ضخ النفط ومقاطعة الدول الكبرى اقتصادياً[٨٦]، وراحت تشدد الحملة من أجل سحب القوات المصرية من اليمن. وعندما عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم، في الموعد المتفق عليه سابقاً، أي في ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٦٧، لبلورة المواقف بشأن الموضوعات التي سوف تعرض على القمة ولوضع جدول اعمال القمة، كانت الطريق شبه ممهدة. فقد وجد وزراء الخارجية بين ايديهم توصيات مؤتمر بغداد الاقتصادي؛ وثار جدل حول صيغ تفسيرها وانتهى باحالتها الى القمة[٨٧]. اما الخلاف بشأن اليمن، فكانت الوساطات الجارية، وخصوصاً السودانية، بلورت بنود مشروع اتفاق. ومن أجل توفير جو هادىء للاطراف المعنية، وحدها، لانضاج الاتفاق، ارتأت مصر والسعودية والسودان عدم ادخال هذا الموضوع في جدول اعمال القمة، وآثرت ان يجرى التفاوض عليه على هامشها[٨٨]. وفي ختام المؤتمر، امكن الاتفاق على مشروع جدول أعمال للقمة تكوّن من أربع نقاط رئيسة، أولاها تضافر الجهود، بجوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية، لازالة آثار العدوان؛ وثانيتها دراسة نقاط الضعف التي سهّلت العدوان لتلافيها في المستقبل؛ وثالثتها تصفية القواعد العسكرية الاجنبية في البلاد العربية؛ والأخيرة وضع خطة بعيدة المدى، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، لدعم التضامن العربي وتحقيق الاهداف العربية[٨٩].

لم ترض نتائج مؤتمر وزراء الخارجية الاطراف العربية المتشددة، وخصوصاً لأنه تجنّب أخذ موقف بشأن مسألتي ضخ النفط والارصدة. وكان في مقدم الساخطين سوريا والجزائر و م.ت.ف. وقد وصفت المصادر الجزائرية النتائج التي تمخض عنها كل من المؤتمر الاقتصادي ومؤتمر وزراء الخارجية بأنها هزيلة، ورأت في هزالها دليلاً على طبيعة قرارات القمة المقبلة[٩٠]. لكن يبدو ان الجهود التي بذلتها الدول العربية، وخصوصاً مصر والسودان، لتليين موقف الجزائر المتشدد، قد اعطت بعض ثمارها، فلم تقاطع الجزائر القمة وان خفضت مستوى تمثيلها فيها. وقد اعلن الرئيس بومدين، عشية اذاعة توصيات مؤتمر وزراء الخارجية، أنه لن يحضر شخصياً قمة الخرطوم. وتقرر ان